الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والأربعون

الوثائق الرسمية *

اللجنة الخامسة
الجلسة ٤٠
المعقودة يوم السبت
٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الاربعون

الرئيس : السيد أمنيوس (السويد)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

تنظيم الاعمال

البندان ١١٥ و ١١٦ من جدول الاعمال : مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ وتخطيط البرامج (تابع)

القراءة الأولى (تابع)

الفصل ١٣ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا (تابع)

الفصل ١٤ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الفصل ١٨ - برنامج الامم المتحدة للبيئة

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/42/SR.40
1 December 1987
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

87-57264 ٥٢٩ح

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٠

تنظيم الاعمال

١ - الرئيس : أشار إلى أنه عندما تطلب الوفود من الامانة العامة تقديم رد تحريري ، فإنه يتعين على هذه الوفود أن تقدم أسئلتها الخاصة بها كتابة أو قراءتها بشكل بطيء يكفي لتدوين السؤال .

٢ - السيد مقطري (اليمن) : أشار إلى أنه قد تم مؤخرا اتخاذ قرار يتعلق باحترام تعادل اللغات الرسمية في المنظمة وأعرب عن رغبته في معرفة اللغات التي ستُحرر بها الردود التي ستقدمها الامانة العامة .

٣ - الرئيس : أشار إلى أن ردود الامانة ستُحرر وتُقرأ بإحدى لغتي العمل في المنظمة ، مع ضمان الترجمة الفورية بجميع اللغات الرسمية .

البندان ١١٥ و ١١٦ من جدول الاعمال : مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ وتخطيط البرامج (تابع) (A/42/3, A/42/6 et Corr.1 et 2, A/42/7 et Add.2, A/42/16 (Partie I) et Add.1 et A/42/16 (Partie II) et Corr.1, A/42/512, (532 et 640; A/C.5/42/2/Rev.1

القراءة الاولى (تابع)

الفصل ١٣ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا (تابع)

٤ - السيد جوميز (الامين العام المساعد لتخطيط البرامج وللميزانية والمالية ، مراقب) : قال إن المشاكل التي أثيرت خلال الجلسة السابقة ولاسيما من قبل ممثل الكاميرون ، تعود إلى المسألة الاساسية المتمثلة في معرفة الكيفية التي تتم بها تحديد الاولويات في مختلف مراحل عملية البرمجة وتبيانها في مجمل مقترحات الميزانية ، سواء على مستوى كل ناتج أو في المقدمة العامة لمشروع الميزانية ، إذ انه من الواضح أن الوثيقة A/42/674 لا تلبي الطلب الذي قدمته لجنة البرنامج والتنسيق في الفقرة ١٣٨ من تقريرها [A/42/16 (الجزء الاول)] نظرا لانها لا تسمح بتقييم المدى الذي تنعكس به بصورة عملية الاولوية التي يمنحها الامين العام للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، في مشروع الميزانية البرنامجية . وأردف قائلا إن المشكلة قد أُثيرت بشأن الفصل ١٣ بيد أنه من الواضح أنها تتعلق بمجمل الفصول .

(السيد جوميز)

وبعد أن أشار السيد جوميز بإيجاز إلى الظروف التي وضع في ظلها مشروع الميزانية البرنامجية لفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ ، اعترف أنه لم يكن في وسع الأمانة العامة على الاطلاق ، نظرا لضيق الوقت وللقيود الناجمة عن قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ أن تلبي بشكل مرض طلب لجنة البرنامج والتنسيق . وأضاف قائلا إنه عند تحديد مجال ذي أولوية بالنسبة لمجمل مشروع الميزانية البرنامجية - وهو في هذه الحالة ، الإنتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا - فإنه يجب التأكد من مراعاة ذلك المجال في توزيع الموارد في كل برنامج ، وخاصة عندما يتعلق الأمر ببرامج وأنشطة تقع مسؤوليتها المشتركة على منظمات عديدة ، مثل برنامج الأغذية العالمي الذي هو من اختصاصات منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة في آن معا . وفي الحالات المماثلة ، فإنه يعود إلى لجنة التنسيق الادارية بالطبع ضمان التنسيق فيما بين المنظمات ، وكانت الأمانة العامة قد ظنت بادئ ذي بدئ أنها تستطيع أن تقدم المعلومات التي طلبتها لجنة البرنامج والتنسيق عند عرض الخطة العامة لمشروع الميزانية البرنامجية المقبل ، أي في عام ١٩٨٨ ، بيد أنها لا تزال تتعثر بالمشاكل المتعلقة بالاسلوب . ومهما يكن من أمر ، فإنه يبدو من المستبعد أن يكون في الإمكان تقديم التقرير المطلوب قبل القراءة الثانية للميزانية بل وقبل نهاية السنة . ولذلك فإن الأمانة العامة ترغب في أن تأذن لها اللجنة الخامسة بأن تقدم لها هذا التقرير في العام القادم ، على أن تقوم كل من لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بالنظر فيه مسبقا .

٥ - السيد لعجوزي (الجزائر) : أعرب عن اعتقاده بأنه لو قدمت الإيضاحات التي تقدم بها السيد جوميز لتوه إلى اللجنة الخامسة عند بدء نظرها في الميزانية ، لتيسرت أعمال هذه اللجنة إلى حد كبير . وقال إن الأمانة العامة تتعهد بأن تقدم في أواسط عام ١٩٨٨ المعلومات التي طلبتها لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بالأولوية الممنوحة للإنتعاش والتنمية الاقتصاديين في افريقيا ، بيد أن الدول الأعضاء ليس لديها أية ضمانة على أن هذه المعلومات ستراعى في ميزانية فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ . وأما فيما يتعلق بالفصل ١٣ ، فإنه يتعين تبيان الأولوية المحددة في مقدمة مشروع الميزانية في مضمون البرامج ، من ناحية ، وعلى مستوى تقديرات الميزانية على وجه التحديد ، من ناحية أخرى ، فالوفد الجزائري لا يتبين في البرامج والنواتج المنصوص عليها أي تعديل يسمح بالاعتقاد بأن هذه الأولوية قد أخذت في الاعتبار كما ينبغي . وعلى صعيد الميزانية ، فإنه من التناقض أنه في حين تُمنح

(السيد لعجوزي ، الجزائر)

الأولوية للانتعاش الاقتصادي في افريقيا ، تكون فيه الاعتمادات المطلوبة من أجل اللجنة الاقتصادية لافريقيا دون مبلغ الاعتماد المفتوح لفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ بأكثر من مليوني دولار . وأعرب عن رغبة الوفد الجزائري في معرفة أسباب هذا النقصان والقطاعات التي أجريت فيها التخفيضات .

٦ - السيد مونتيه (الكاميرون) : شكر السيد جوميز على تحليه بالصراحة والاعتراف بأن الوثيقة A/42/674 لا تلبي حقا الطلب الذي تقدمت به لجنة البرنامج والتنسيق في الفقرة ١٣٨ من تقريرها ، وأن الأمانة العامة مازالت تتساءل بشأن الأسلوب الواجب اتباعه للتأكد من أن الأولويات التي حددها الأمين العام قد أُخذت في الاعتبار . وفي هذا الصدد ، يبدو له أنه مما لابد منه الإشارة إلى بعض النقاط الأساسية ، فخلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لافريقيا ، حددت الدول الافريقية عددا معينا من المشاكل الحساسة كما حددت أولويات مما أتاح إعداد برنامج عمل للإنتعاش الاقتصادي في افريقيا ، بل وحُدد بالأرقام مقدار الموارد اللازمة لتنفيذ البرنامج والجزء الذي يتعين على المجتمع الدولي تقديمه . ولذلك ، كان بوسع الأمين العام أن يحدد في إطار لجنة البرنامج والتنسيق مقدار مساهمة منظمة الأمم المتحدة في برنامج العمل ، وبالمثل ، وعلى أساس الأولويات المحددة في الوثيقة الختامية المعتمدة في الدورة الاستثنائية ، سيكون في إمكان لجنة البرنامج والتنسيق تحديد الأنشطة ، أي البرامج الفرعية ، التي تقع ضمن صلاحيات منظومة الأمم المتحدة . وهكذا يكون في وسع الأمين العام تحديد عدد معين من النواتج وتقديم مقترحاته إلى لجنة تخطيط وميزنة البرامج . وأردف قائلا إنه لو أُتبع هذا الاجراء ، لكان من السهل بعد ذلك معرفة أن الأولوية الممنوحة لبرنامج العمل قد تُرجمت بشكل عملي في مشروع ميزانية المنظمة عن طريق ثلاثة برامج فرعية ، و ٥٠ عنصرا من عناصر البرنامج ، و ٣٠ ناتجا . إذ أنه لابد من ملاحظة أن الأمانة العامة قد تأخرت كثيرا في تحديد البرامج والأنشطة المضطلع بها تنفيذا للقرار المتخذ في الدورة الاستثنائية . وأضاف قائلا إنه بالنظر إلى أن برنامج العمل ينتهي في عام ١٩٩٠ ، فإنه يبدو من المتعذر انتظار عام ١٩٨٨ ، كما طلب السيد جوميز ، من أجل الحصول على وثيقة تبين بشكل كاف التدابير المتخذة في إطار مشروع الميزانية لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ . ففي حقيقة الأمر ، وبالنظر إلى النقائص الدامغة في الوثيقة A/42/674 ، يبدو من الصعب بالنسبة للوفد الكاميروني أن يفصح عن رأيه بشأن الفصل ١٣ .

٧ - السيد مودهو (كينيا) : قال إنه إذا اتخذ الأمين العام الترتيبات كيما يعكس مشروع الميزانية البرنامجية ، الاولوية الممنوحة لمركز المرأة فإنه سيقتنع بإيضاح للنوايا فيما يتعلق بالأولوية الممنوحة لبرنامج الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا وأنه لن يتمكن من تقديم تدابير محددة إلا في عام ١٩٨٨ . وفي ظل هذه الظروف ومع مراعاة الوقائع التي أشار إليها ممثل الكاميرون ، فإنه سيكون في وسع الدول الأعضاء تحديد المساهمة التي يتعين على المنظمة تقديمها في هذا الميدان ، وأردف قائلا إن الوفود الكيني يقترح أن تطلب اللجنة من الأمانة العامة ، قبل اتخاذ قرار بشأن الفصل ١٣ ، أن تقوم ، هذه الأخيرة ، بالتشاور مع اللجنة المذكورة ، بإعداد مجموعة مقترحات عملية تحدد الطريقة التي يمكن بها إعادة إدراج مبلغ المليوني دولار التي توصي اللجنة الاستشارية بإلغائه في الميزانية واستخدامه على نحو يراعي الأولوية التي يزمع كل من الأمين العام والدول الأعضاء إيلاءها لافريقيا .

٨ - السيد ديفرو (بلجيكا) : أعرب عن اعتقاده بأن وفود البلدان الافريقية قد أبرزت بأسئلتها إحدى المشاكل الأساسية في المنظمة ألا وهي ترجمة الأولويات المحددة إلى أفعال . وقال إن الأولويات يجب أن تتجلى في التنظيم الاداري ، وفي مضمون الأنشطة ، وفي توزيع الموارد ، إذ أنه يبدو أن تحديد الأولويات وتجسيدها غالبا ما يكونان عملية إدارية في جوهرها ، بل وأكاديمية . أما عملية الميزانية فلا تعدو أن تكون هامشية . إذ أنه عندما يكون النمو في الميزانية منخفضا أو سلبيا تكون الميزانية محكوما عليها بالركود ، وقد لاحظ الوفد البلجيكي في عام ١٩٨٥ ، أن ٨٠ في المائة من الموارد الاضافية ، أي في حدود ١ في المائة من ميزانية اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، قد خصت للتوجيه التنفيذي والادارة ، الأمر الذي لم يمكّن من تلبية احتياجات الساعة العاجلة ، وأردف قائلا إنه لابد من الأمل في أن يتم هذه المرة تبيان الأولويات بشكل عملي في المبالغ التقديرية المنقحة التي ستقدم في ربيع عام ١٩٨٨ .

٩ - السيد موراي (ترينيداد وتوباغو) : أشار إلى الفقرة ١٣٨ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق ، فلاحظ أن التقرير المطلوب من الأمين العام ، بشأن التدابير التي يزمع اتخاذها لضمان ترتيب الأولويات الخاصة ببرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، إنما يكتسب أهمية حيوية ليس من ناحية الفصل ١٣ فحسب بل أيضا من ناحية مجموع الأولويات في إطار مشروع الميزانية البرنامجية . وقال إن تعيين الأولويات يقدم جانبين اثنين . فمن ناحية أولى ، من المهم تعبئة الارادة السياسية اللازمة لحل مشاكل معينة ، كما أنه من المهم ، من

(السيد موراي ، ترينيداد وتوباغو)

ناحية أخرى ، ترجمة هذه الارادة عن طريق توزيع الموارد البشرية والمالية . ولهذا الغرض ، وكما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢١٣/٤١ ، يتعين الشروع في مشاورات واسعة النطاق بشأن الاولويات ؛ إذ أن الاولويات الواردة في مشروع الميزانية البرنامجية صادرة عن الامين العام . كما يجب ألا يذكر التقرير المطلوب التدابير الواجب اتخاذها لتوزيع الموارد وفقا للاولويات ، فحسب ، بل يجب أن يذكر أيضا الطريقة التي ستحدد بها هذه الاولويات في المستقبل .

١٠ - السيد مونتيه (الكاميرون) : اقترح أن تعلق اللجنة النظر في الفصل ١٣ إلى أن يعطي ممثلو البلدان الافريقية تعليمات إلى الوفود بشأن المشاورات التي يتعين إجراؤها في الايام القادمة .

١١ - الرئيس : لاحظ أن المسألة موضوع النظر ، التي تهم دولة ثالثة من الدول الاعضاء ، هي مسألة هامة جدا وأنه يجب لهذا السبب أن يكون في وسع اللجنة تكريس كل الوقت اللازم لها .

١٢ - السيد مودهو (كينيا) : طلب أن تستند اللجنة عند اتخاذها قرارا بشأن الفصل ١٣ على المبلغ الذي طلبه الامين العام وليس على الاعتماد الذي أوصت به اللجنة الاستشارية ، واستدرك قائلا إنه يتعين عدم انتظار عام ١٩٨٨ من أجل البت في توزيع الموارد الإضافية .

١٣ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : أعرب عن تأييده لاقتراح ممثل الكاميرون . وقال ، إضافة إلى ذلك ، إن المبلغ الذي تمثله التخفيضات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية سيُعتمد من جديد ولن يشمل بالضرورة وجوه الإنفاق الاصلية .

١٤ - السيد مدوهو (كينيا) : أشار إلى أن اقتراحه ليس متعارضا مع اقتراح ممثل الكاميرون وأنه في الإمكان النظر فيه فيما بعد .

١٥ - السيد فونتين - أورتيز (كوبا) : قال إن وفده يرى أن قرارات اللجنة التي تتعلق باللجان الاقليمية الاخرى هي قرارات مؤقتة وأن القرارات القطعية ستتخذ في وقت لاحق .

١٦ - السيد لعجوزي (الجزائر) : أعرب عن اعتقاده أيضا أنه من الافضل تعليق النظر في الفصل ١٣ كيما يغدو في الإمكان إجراء مشاورات ، ليس مع سفراء البلدان الافريقية فحسب ، بل أيضا مع رئيس اللجنة الاستشارية ومع الامانة العامة . وقال إن الوفد الجزائري لا يرى التخفيض الذي أوصت به اللجنة الاستشارية مقبولا وأنه يعتبر ، فضلا عن ذلك ، أن اعتماد مبلغ ٤٤ مليون دولار الذي طلبه الامين العام في البداية هو ليس على مستوى الأولوية الممنوحة لافريقيا ، على الاطلاق .

١٧ - السيد سينغ (فيجي) : اقترح أن تعلق اللجنة النظر في الفصل ١٣ على نحو ما طُلب .

١٨ - الرئيس : اقترح أن تنتقل اللجنة إلى النظر في الفصل ١٤ .

الباب ١٤ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

١٩ - الرئيس : أشار الى ان التقرير المقدم من الامين العام تحت الباب ١٤ يصل الى ٩٠٠ ٠١٥ ٢٣ دولار وان الاعتماد المناظر الذي أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية يبلغ ٥٠٠ ٩٤٤ ٢١ دولار ، وقال ان توصيات لجنة البرنامج والتنسيق المتعلقة بهذا الباب ترد في الفقرات من ١٤٣ الى ١٤٤ من تقريرها .

٢٠ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان التوصيات العامة للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية يمكن ترجمتها فيما يتعلق بالباب ١٤ الى انخفاض يصل في مجموعه الى ٤٠٠ ٠٧١ ١ دولار ، على النحو المبين في التقرير الاول للجنة الاستشارية . وهذا الباب لم يتأثر بالمقترحات المقدمة من الامين العام في تقريره المرحلي والتقرير المكمل له .

٢١ - السيد يوني (العراق) : أشار الى ان المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة قد نوقشت في دورة لجنة البرنامج والتنسيق المعقودة في نيسان/ابريل ، التي انتهت الى ان ارتفاع معدل الشواغر على نحو غير عادي في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا قد أثر تأثيرا سلبيا على تنفيذ أنشطة هذه اللجنة ، وانه ينبغي للامين العام ان يتخذ كافة التدابير اللازمة لتمكين اللجنة من تلبية احتياجاتها من الموظفين وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٤٢/٣٩ . وقد أكد المجلس

(السيد يونس ، العراق)

الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٨٨/١٩٨٧ هذا القرار ، وكذلك النتائج التي انتهت اليها لجنة البرنامج والتنسيق . وقال ان وفده يرى ان المشكلة قد أصبحت ذات طابع ملح للغاية . وانه ينبغي للأمانة العامة ان تتعاون مع الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بهدف تعيين موظفين أكفاء لشغل هذه الشواغر ، وبالتالي تلافي استمرار الحالة التي عانت منها اللجنة في فترتي السنتين السابقتين .

٣٣ - ومضى قائلا انه منذ انشاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا كانت هناك في نهاية كل فترة من فترات السنتين أرصدة غير معقودة بسبب عدم تنفيذ البرامج المتعلقة بالمنطقة التي أقرتها الجمعية العامة . وفي الواقع ، يتألف جزء كبير من الميزانية المقترحة لهذه اللجنة من تلك الارصدة وليس من الموارد الجديدة المخصصة للمنطقة ، ويرى الوفد العراقي ان الميزانية المقبلة للجنة ينبغي ان تتضمن ، على الاقل موارد تسمح بتعويض اللجنة عن الانشطة التي لم تتمكن من تنفيذها .

٣٣ - وقال انه بالنظر الى ان الانخفاض الذي أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية قد نجم أساسا عن ارتفاع معدل الشواغر ، فإن وفده يرى انه يمكن للمدير التنفيذي أن يستخدم المبلغ الناجم عن التخفيض في تعيين الموظفين اللازمين ، ويطلب من رئيس اللجنة الاستشارية تأكيدا لهذه النقطة .

٣٤ - السيد عثمان (الاردن) : لاحظ ان التخفيضات التي اقترحتها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية تستند أساسا الى عاملين هما ، معدل دوران الموظفين والارصدة غير المعقودة وان هذه التخفيضات قد انطبقت اجمالا ، على جميع أبواب الميزانية المقترحة . وقال ان الوفد الاردني قد تساءل في بيانه العام عن رأي الأمانة العامة فيما يتعلق بالطريقة التي استخدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في هذا الصدد ، ولكنه لم يتلق حتى الآن ردا على هذا السؤال .

٣٥ - وقال انه رغم ان الزيادة المستمرة في معدل الشواغر في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تعزى جزئيا للظروف الخاصة لتلك اللجنة منذ انشائها ، فإنها ترجع أيضا الى تجميد التوظيف . وأشار الى ان الاردن سبق ان أوضح ان المنطقة تضم بلدانا بإمكانها ان تقترح مرشحين مؤهلين ، والى ان الاردن يأمل ان يتم ملء الشواغر رغم تجميد التوظيف ، وهو ما يتمشى مع التوصية المقدمة من لجنة البرنامج والتنسيق في الفقرة ١٤٣ من تقريرها . وأعرب عن أمل وفده في ان يجري دراسة هذه التوصية بما

(السيد عثمان ، الاردن)

تستحقه من عناية وتنفيذها . وأضاف ان وفده يلاحظ كذلك ان الموارد الخارجة عن الميزانية للجنة آخذة في التناقص أيضا في حين ان تكاليف الموظفين المحملة على هذه الموارد ، فيما يتعلق بالفئة الفنية ، آخذة في التزايد ، وهو تطور ليس إيجابيا بالمرة ؛ وأخيرا فإن معدل الزيادة الحقيقية في الاعتمادات التي طلبها الامين العام للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا سالب بنسبة ١,١ في المائة ، أي انه أدنى معدل فيما بين جميع اللجان الإقليمية .

٢٦ - وفيما يتعلق بمحتوى البرامج الواردة في الباب ١٤ ، قال ان وفد الاردن يعتقد ان الانشطة في هذا المجال ينبغي ان تتركز أكثر على أربعة قطاعات ذات أولوية هي : الاغذية والزراعة والموارد الطبيعية (وخاصة الموارد المائية) وأقل بلدان المنطقة نموا والتكامل الاقتصادي . واختتم كلامه قائلا انه بالنظر الى استمرار بعض العوامل السلبية التي تمس اللجنة ، وهي عوامل لا تستطيع الامانة العامة في كل الاحوال ان تقوم بعمل في سبيل علاجها ، فإن وفده يعرب عن الامل في أن يبدي الامين العام أو ممثلوه اهتماما خاصا في تناول مشاكل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .

٢٧ - السيدة ايمرسون (البرتغال) : أشارت الى ارتفاع معدل الشواغر في جميع اللجان الاقليمية ، ولاحظت ان الامانة العامة تواجه عادة صعوبة في ملء الشواغر في المكاتب الميدانية ، وان تدابير الحوافز في هذا الشأن قد أشيرت في إطار بند آخر من بنود جدول الاعمال . وأضافت ان وفدها يتساءل عن مدى رجوع المشكلة في الحقيقة الى تنفيذ التوصية ١٥ لفريق الـ ١٨ والى تجميد التوظيف ؛ مثال ذلك ان تجميد التوظيف ليس السبب في ان اللجنة الاقتصادية لافريقيا لم تتمكن من ملء وظيفة برتبة ف - ٥ نص عليها قرار الجمعية العامة ٣٣٨/٣٩ . وقالت ان التخفيضات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ليست سوى تعبير عن معدل الشواغر ، وان الموارد التي من هذا القبيل لا يمكن ان تحل مشكلة يكمن سببها في مجال آخر ؛ ولعل بوسع الامانة العامة ان تؤكد ان الحل يمكن ان يوجد على الارجح في تدابير الحوافز التي درستها لجنة الخدمة المدنية الدولية .

٢٨ - السيد سينغ (فيجي) : قال انه يتضح في معرض مواصلة اللجنة الخامسة قراءتها لمختلف أبواب الميزانية البرنامجية ان أكبر بند من بنود النفقات هو خدمة المؤتمرات ، وهي نشاط قليل الانتاجية ولا يساهم بشيء في تعزيز الهدف الاول للمنظمة وهو تحسين رفاه البشرية . وأوضح ان فيجي لا تقلل من شأن خدمات المؤتمر في حد

(السيد سينغ ، فيجي)

ذاتها . وإنما هي تشير بالاحرى الى ان هيئات الامم المتحدة يتزايد اتجاهها الى الشرشرة الامر الذي يتطلب المزيد من خدمات المؤتمرات ؛ مثال ذلك انه خصص مبلغ ٢٠٠ ٦٤٣ ٢ دولار في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لخدمات المؤتمرات ، ويأتي بعد ذلك مباشرة في العادة الباب المعنون "التوجيه المركزي والادارة" ، وهو ما يعني البيروقراطية . وأعرب عن أمله في ان تولي الامانة العامة اهتمامها لهذا الموضوع وان تسعى الى احتواء نمو هذه الظاهرة .

٢٩ - وفيما يتعلق باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، طلب ممثل فيجي الى الامانة العامة ان تفسر السبب في عدم رصد اعتمادات للبيئة في الميزانية العادية لتلك اللجنة ، وهو ما يتناقض مع ميزانيات اللجان الإقليمية الاخرى .

٣٠ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إن توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتعلقة بتناوب الموظفين لا تعادل تخفيضا في وظائف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا . وأضاف أنه بعد أن يحدد الامين العام الكيفية التي ستنطبق بها التوصية ١٥ لفريق الـ ١٨ على هذه اللجنة الإقليمية فإن توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لن تمنع بأي صورة الامانة العامة من ملء الوظائف التي ظلت شاغرة أثناء السنة التقويمية ١٩٨٨ - ١٩٨٩ . وأشار السيد مسيلي إلى أنه كان قد أوضح من قبل مرارا أن التخفيضات الموصى بها تقدم فقط على سبيل الإرشاد ريثما يقدم الامين العام المبالغ التقديرية المنقحة التي ستكون مختلفة تماما عن الارقام الحالية بالنسبة لابواب مختلفة في الميزانية .

٣١ - وكما لفتت ممثلة البرتغال النظر إلى ذلك وكما سبق للسيد مسيلي نفسه أن ذكر ذلك من قبل فإن تجميد التوظيف له ربما بعض التأثير على معدل الشواغر إلا أن هذه المشكلة قديمة إلى حد ما في اللجان الإقليمية . فاللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تصر على القول بأن الموارد المالية لا تستطيع وحدها ملء الشواغر وهذا على الرغم من الانتقادات التي وجهت إليها . فالامر يتعلق أكثر بمعرفة الاسباب التي من أجلها لا يبقى الموظفون في أماكن التعيين المعنية . وأشار في هذا الصدد إلى أن اللجنة الاقتصادية لافريقيا مثلا كان لها مترجمون أكثر من عدد الوظائف المطابقة لذلك وأدى ذلك إلى وقف برنامج تدريب المترجمين . بيد أن هؤلاء غادروا اللجنة الاقتصادية لافريقيا بعد انتهاء فترة الخدمة المطلوبة منهم ولا يوجد مترجمون آخرون لكي يحلوا

(السيد مسيلي)

محلهم إلى درجة أن هذه اللجنة لها الآن من جديد وظائف شاغرة . أما فيما يتعلق بتوصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية المتعلقة بهذه المسألة فإن السيد مسيلي يرى أنه يجب قبل كل شيء بحث آثار هذه التوصيات على اللجان الإقليمية لكن الاحتمال ضئيل في أنها تستطيع أن تحل جميع مشاكل اللجان الإقليمية .

٣٢ - السيد عثمان (الأردن) : قال إن وفد بلده يؤيد تماما التحليل الذي قدمه السيد مسيلي . وأضاف أن أحد الأسباب التي ذكرتها الأمانة العامة فيما يتعلق بالمعدل المرتفع لعدد الشواغر في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا هو أن بعض بلدان المنطقة غير قادرة على اقتراح مرشحين لأنها في المقام الأول بحاجة أكثر إلى تلك الموارد البشرية من اللجنة . الأمر الذي أدى بوفد الأردن إلى أن يلفت النظر إلى أن المنطقة تضم بلدانا أخرى مستعدة لاقتراح مرشحين مؤهلين وكان بإمكان الأمانة العامة ، على الأقل بصورة مؤقتة ، توظيف مواطنين من تلك البلدان لفترات محددة . وربماتستطيع الأمانة العامة أن توضح للجنة الخامسة هذا الموضوع . وهناك جانب آخر من جوانب المشكلة يتعلق بظروف العمل . فإن الظروف العامة للعمل التي تتيحها الأمم المتحدة ليست ، بالإضافة إلى النزاع الذي يستمر في المنطقة منذ زمن طويل ، تنافسية إلى الحد الذي يجلب الموظفين الأكفاء إلى أماكن التعيين الصعبة . وقال إن الحجج التي تدعي أن مرتبات وامتيازات موظفي الأمم المتحدة مفرطة هي في رأي وفد الأردن حجج لا أساس لها في كثير من الحالات .

٣٣ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج وميزنتها) : رد على سؤال طرحه وفد الأردن ، فقال إنه بالنسبة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتحديد فقد تم الإذن لها بصورة استثنائية بتوظيف مرشحين من بلدان ممثلة تمثيلا زائدا بيد أنه يبدو أنه لم يتقدم لهذه الوظائف سوى عدد قليل من المرشحين ، وربما يرجع ذلك للأسباب التي أوردها ممثل الأردن نفسه . ويدرك الأمين العام ، على أية حال ، تمام الإدراك المشاكل المحددة التي تعاني منها هذه اللجنة الاقتصادية ويسعى من أجل المساهمة في حلها . وفيما يتعلق بتدابير الحوافز ونظام إدارة الشواغر ، وهي المسألة التي أثارها ممثلو الهند والبرتغال والعراق والتي لا تهم اللجان الإقليمية وحدها وإنما تهم معظم الإدارات أيضا ، فستقدم الأمانة العامة تفسيرا لها في جلسة لاحقة .

(السيد بودو)

٣٤ - وردا على السؤال الذي وجهه وفد فيجي ، أوضح أنه فيما يتعلق باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، تقتصر مسؤولية الانشطة المتعلقة بالبيئة عادة على برنامج الامم المتحدة للبيئة ولم تطلب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا رصد اعتماد في الميزانية العادية تحت هذا البند . وفيما يتعلق بتناثر البرامج في الميزانية المقترحة قيد البحث ، كما لاحظ وفد الاردن ، أشار إلى أنها ميزانية انتقالية تعكس الولايات كما توجد بالفعل . وقد درست الامانة العامة بالطبع إمكانيات نقل موارد من لجان إقليمية أخرى إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ولكن ستمثل تنقيحات الخطة المتوسطة الاجل ، التي ستنظر فيها لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في ربيع عام ١٩٨٨ ، الاساس الذي سيتيح المضي في تغيير الاولويات ومجالات التركيز في الانشطة اللازمة .

٣٥ - وردا على مسألة أثارها من قبل ممثل كندا بشأن تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٢٧/٣٩ و ١٠٥/٤٠ ، قال إنه يود أن يشرح ، فيما يتعلق بالقرار الاول ، أنه قد تم تثبيت وظائف موظفي برامج المرأة الاقدم في اللجان الإقليمية في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، سواء عن طريق إنشاء وظائف أو عن طريق اجراء عمليات نقل ، والوظائف المعنية هي وظيفة واحدة برتبة ف - ٥ في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، ووظيفة واحدة برتبة ف - ٣ ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي ، ووظيفة واحدة برتبة ف - ٥ في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ووظيفتان برتبة ف - ٤ في اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وفيما يتعلق بالقرار الاخير ، أصدر الامين العام بالفعل تعليماته إلى مديري البرامج منذ سنة بالمراعاة الواجبة لاحكام هذا القرار لدى وضع مقترحاتهم للميزانية ، مما يتمشى مع التوصيات التي اتخذتها لجنة مركز المرأة . ويمكن الخلوص من مختلف أبواب الميزانية المقترحة ، التي نظرت اللجنة الخامسة فيها بالفعل ، إلى أن برامج عمل اللجان الإقليمية تتضمن أنشطة تتعلق بالمرأة وتوجد ، بالمقارنة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، زيادة ملحوظة في عدد البرامج الفرعية التي تتضمن أنشطة من هذا القبيل . وقد أورد الامين العام ، في الوثيقة A/42/273/Add.1 ، تجميعا للولايات والبرامج المتعلقة بإدماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية .

٣٦ - السيد هاران (اسرائيل) : أشار الى أن اسرائيل استبعدت منذ البداية من عضوية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وذلك رغم تشكيلها جزءا من هذه

(السيد هاران ، اسرائيل)

المنطقة من الناحية الجغرافية ، وبانه سُمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بحضور اجتماعات هذه اللجنة . فإزاء هذه المعاملة التمييزية التي تتجاهل مبادئ الشمولية ومساواة الدول في السيادة التي ترتكز اليها المنظمة ، يطلب الوفد الاسرائيلي طرح القرار المتعلق بالباب ١٤ على التصويت ، ويؤكد انه سيصوت ضده .

٣٧ - السيد عثمان (الاردن) : أشار الى أن مسألة تشكيل اللجنة ليست من اختصاص اللجنة الخامسة وأن هذه المسألة عرضت على المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن المجلس يناقشها منذ سنتين .

٣٨ - السيد الشرفي (السودان) : أعرب عن تأييده لملاحظات ممثل الاردن وأشار الى أن الرئيس نفسه لاحظ بحق بأنه لا يترتب على اللجنة الخامسة أن تلم بالنواحي السياسية المتعلقة بالمسائل التي تنظر فيها .

٣٩ - السيد مقتاري (اليمن) : قال انه يقترح عدم اجراء التصويت الذي طلبه الكيان الصهيوني إلا بعد استلام الامانة العامة لردود الاسئلة المطروحة من قبل العراق والاردن ، وهو ما يتوقع أن يتم يوم الثلاثاء ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر .

٤٠ - السيد هاران (اسرائيل) : تحدث في نقطة نظام فشدد على رغبة اسرائيل في أن يشار اليها باسمها الرسمي باستثناء كل لقب آخر ، كما جرت عليه العادة بين الشعوب المتمدنة وكما تتطلبه قواعد المنظمة .

٤١ - السيد عثمان (الاردن) : أعرب عن اعتقاده بأن اقتراح اليمن في محله ولكنه أضاف أنه مستعد للإعراب عن رأيه ، على الفور ، فيما يتعلق بالباب ١٤ ، اذا كانت تلك هي رغبة اللجنة .

٤٢ - الرئيس : قال انه اذا لم يسمع أي اعتراض فسيعتبر أن اللجنة قررت اعتماد استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بالباب ١٤ (A/42/16 (الجزء الاول) ، الفقرات ١٤٣ الى ١٤٤) .

٤٣ - وقد تقرر ذلك .

٤٤ - السيدة شيروود (الولايات المتحدة الامريكية) : قالت تعليلا لتصويتها انها ستصوت معارضة لان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بوصفها لجنة اقليمية مفتوحة لجميع الدول الاعضاء .

٤٥ - تمت الموافقة والقراءة الاولى على توصية اللجنة الاستشارية باعتماد مبلغ ٣١ ٩٤٤ ٥٠٠ دولار في اطار الباب ١٤ لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، وذلك بأغلبية ٨١ صوتا مقابل صوتين وامتناع عضو واحد عن التصويت .

٤٦ - السيد عثمان (الاردن) : قال تعليلا لتصويته بعد التصويت ، إنه صوت مؤيدا واسترعى انتباه اللجنة الى أن اسرائيل لم تكتف بطلب الانتساب الى عضوية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بل أنها طلبت أيضا الانتساب الى عضوية اللجنة الاقتصادية لاوروبا دون أن يثار أي اعتراض .

٤٧ - السيد ابراجيفسكي (بولندا) : أشار الى الباب ١٥ وطلب من الامانة العامة أن تجري توزيعا للنفقات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين في اطار هذا الباب لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ بحيث يُبين التوزيع الجغرافي للخبراء المعينين .

الباب ١٨ - برنامج الامم المتحدة للبيئة

٤٨ - الرئيس : أشار الى أن اللجنة الاستشارية خفضت الاعتماد الذي طلبه الامين والبالغ ٢٠٠ ٦١١ ١٠ دولار الى ٥٠٠ ٢٨٦ ١٠ دولار ، وبيّن أن الملاحظات ذات الصلة التي قدمتها لجنة التنسيق والبرنامج واردة في الفقرتين ١٦١ و ١٦٢ من الوثيقة A/42/16 (الجزء الاول) .

٤٩ - السيد لعجوزي (الجزائر) : أعرب عن رغبته في معرفة ما اذا كانت التخفيضات العامة التي أوصت بها اللجنة الاستشارية تنطبق أيضا على الباب ١٨ .

٥٠ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : رد بالإيجاب على سؤال ممثل الجزائر وأكد أن التوصيات العامة للجنة الاستشارية تنطبق على كافة الابواب باستثناء الابواب ٢٤ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ على النحو المبين في الجدول ١ الوارد في التقرير الاول للجنة .

٥١ - السيد لعجوزي (الجزائر) : قال انه نظرا لان بعض الانشطة التي يضطلع بها برنامج الامم المتحدة للبيئة ، مثل الانشطة التي تتعلق بالتصحر ، تهم افريقيا بالدرجة الاولى ، لذا فإنه يطلب من الامانة العامة رسميا أن توضح ، كما فعلت بالنسبة للبابين ٦ و ١٣ ، كيفية تجلي الاولوية المكرسة لافريقيا في البرامج الواردة في اطار الباب ١٨ .

٥٢ - السيد بور (فرنسا) : أعرب عن سروره لقرار مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة بتقليص فترة دوراته واجتماعات لجنته التحضيرية ، وباعتماد دورة السنتين . ولاحظ أن الآثار المالية المترتبة على تلك التعديلات مذكورة في الفقرات ١٨-٨ الى ١٨-١٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة . وأضاف أن مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة أنشأ رسميا ، بقراره ٤/١٤ الذي وافقت عليه اللجنة الثانية ، لجنة للممثلين الدائمين . ثم سأل الأمانة العامة عما اذا كان قد نُص في الباب ١٨ على الاعتمادات اللازمة لعمل هذه اللجنة ، لاسيما خدمات المؤتمرات على النحو المقرر بالمادتين ٦٣ و ٦٤ من النظام الداخلي لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة . وسأل عما اذا كانت الامانة العامة تنتوي ، في حال النقص في تقديم مبالغ تقديرية منقحة . وتساءل في حال اعتزام الامانة العامة توفير خدمات المؤتمرات اللازمة بالاعتماد على اعادة توزيع الموارد ، عن الحل الذي تنوي اختياره من بين الامكانيات المتاحة لها (تعيين موظفين محليين ، تنظيم الاجتماعات في مواعيد تتفق مع مواعيد عقد مؤتمرات أخرى في نيروبي وتتطلب خدمات الترجمة الفورية وما الى ذلك) . وبيّن انه يصعب على الوفد الفرنسي ابداء رأيه فيما يتعلق بالباب ١٨ قبل الحصول على معلومات دقيقة في هذا الموضوع .

٥٣ - الرئيس : اقترح أن تواصل اللجنة النظر في الباب ١٨ في جلستها ٤١ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥